

بعد عامين من اجتماع لندن: استئناف الانتعاش الاقتصادي الفالسطيني

تقرير المراقبة الاقتصادية

المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة

24 سبتمبر 2007

البنك الدولي

www.worldbank.org/ps

شكر و عرفان

لقد تم استخلاص تقرير المراقبة الإقتصادية هذا من التحليلات الإقتصادية ومن العملية الاستشارية التي تم إعداده من خلالها. ولضمان أن يعكس التقرير إلى الحد الممكن آراء جميع الأطراف المعنية، تم عقد مشاورات مكثفة لمدة شهرين تقريبا شارك فيها نطاق عريض من المسؤولين والوكالات الفلسطينية والإسرائيلية والدولية. وقد تم دمج مدخلاتهم حيث أمكن ضمن التحليل. وفي المواضيع التي اختلف فيها تحليل أو استنتاجات البنك الدولي عن هذه المدخلات، لم نأل جهدا لإظهار هذه الآراء المتباينة في حاشية النص.

وإننا نعبر عن امتناننا لما قدمه دولة رئيس الوزراء سلام فياض ووزارتي المالية والتخطيط من مدخلات وإرشادات، إضافة إلى مكتب فخامة الرئيس محمود عباس. بالإضافة إلى ذلك، نقر بامتناننا واعرترافنا لما قدمته المؤسسات التالية من تغذية راجعة: صندوق الاستثمار الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية ودائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ومركز التجارة الفلسطيني والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني ومجلس الشاحنين الفلسطيني ومختلف قادة القطاع الخاص الفلسطيني في غزة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية وفريق مشروع إصلاح الإدارة العامة والخدمات المدنية.

كما كان لمدخلات ومعطيات السلطات الإسرائيلية فائدة كبيرة في هذا التقرير. وإننا نعبر عن امتناننا لوزارة الخارجية ووزارة العدل ومكتب منسق الأنشطة الحكومية في المناطق لما أبدوه من تعاون خلال صياغة هذا التقرير.

وأخيراً وليس آخراً، نقر بامتناننا وشكرنا لما تم تقديمه من مدخلات وتغذية راجعة من قبل الوكالات الدولية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية التالية كما نتقدم بشكرنا الخاص إلى صندوق النقد الدولي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة اللذين قدما تحليلا هاما لهذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، نذكر بكل تقدير المدخلات التي أسهمت بها المفوضية الأوروبية وآلية المساعدات الدولية المؤقتة التابعة للاتحاد الأوروبي ودائرة التنمية الدولية في

المملكة المتحدة ومكتب ممثل الرباعية والفرنسية العامة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب الممثل النرويجي والوكالة الكندية للتنمية الدولية والمنسق الخاص للأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" ومؤسسة بورتلاند تراست ومؤسسة بدائل التنمية ومجموعة كرايسز غروب الدولية ومنظمة أوكسفام الدولية ومركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ومجموعة بيمكوم الإسرائيلية وحملة حق العودة.

الملخص

1- في اجتماع لجنة الارتباط الخاصة الذي عقد في لندن في العام 2005، أصدر البنك الدولي تقريراً يتتبع سير التقدم خلال السنة الماضية ويؤكد على الشروط المسبقة المعروفة للنمو والتي بدونها لا يمكن أن تثمر مساعدات المانحين عن أية نتائج دائمة. وهي: (1) تحسن كبير في البيئة الأمنية؛ (2) إزالة القيود أمام حركة الشعب الفلسطيني والسلع الفلسطينية؛ (3) تحقيق تقدم ملموس في الإصلاح وبناء المؤسسات في فلسطين. واعترافاً بهذه الشروط المسبقة المقبولة على نطاق واسع، دعت لجنة الارتباط الخاصة إلى اتخاذ إجراءات موازية ومعززة من قبل كل من السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والجهات المانحة.

2- يقيّم هذا التقرير سير التقدم المنجز منذ اجتماع لندن فيما يخص تلبية الشروط المسبقة لدورة نمو فعالة والظروف المتغيرة التي يستمر تطبيق هذه الشروط المسبقة في ظلها. كما يسعى التقرير إلى إبراز بعض الدروس المستخلصة عبر السنوات القليلة الماضية مع الأمل في التأثير على السياسات المحددة الضرورية ومتطلعا إلى اجتماع الممولين الذي سيعقد في كانون الأول لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني ومجمل عملية السلام.

الأحداث الاقتصادية والمالية

3- إن تدهور الاقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة الثانية أدى إلى بلوغ إجمالي دخل الفرد مبلغ 1129 دولار أمريكي في عام 2006 وهو أقل بثلاث عن مستواه في عام 1999 البالغ 1612 دولار أمريكي. كما انعكس الانتعاش الذي تحقق في الفترة 2003-2005 مرة أخرى في عام 2006 نتيجة الأزمة المالية عقب انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

4- ومن المقلق أكثر من معدلات النمو السلبية خلال السنوات القليلة الماضية هو تغير تركيبة الاقتصاد، حيث يتم رفق إجمالي الناتج المحلي على نحو متزايد من قبل الحكومة والاستهلاك الخاص من خلال مساعدات المانحين والحوالات من الخارج، بينما انخفض الاستثمار إلى مستويات متدنية جدا تاركا قاعدة إنتاجية ضيقة لا تفي بأغراض اقتصاد ذي اكتفاء ذاتي.

5- وعلاوة على ذلك، تواجه الضفة الغربية وقطاع غزة زيادة في القوى العاملة وانكماشاً في القطاع الخاص تاركاً القطاع العام هو البديل الوحيد لفرص العمل. وقد لجأت السلطة الفلسطينية نظراً لمحدودية الخيارات المتوفرة أمامها ورغم كشف الأجور غير المستدامة إلى استيعاب العمال كإحدى الطرق للحد من الفقر. وفي الوقت نفسه، تم تعيين العديد من العمال في محاولات لتعزيز الدعم السياسي. ونتيجة لذلك، نما التوظيف في القطاع العام بنسبة 60% منذ عام 1999 وثبت بحلول عام 2006 عند 157800 تقريباً. وقد سعت الحكومة المؤقتة الحالية إلى تخفيض هذه النسبة من خلال عدم دفع الأجور لواحد وثلثين ألفاً من الموظفين المدنيين وموظفي الأمن الذين تم تعيينهم بشكل غير قانوني منذ نهاية عام 2005. إلا أن السلطة الفلسطينية قد تجد أنه من الصعب على الصعيد السياسي إجراء تخفيض آخر على نسبة القوى العاملة.

6- ولذلك، وبينما توسع القطاع العام، بدأت القدرات الإنتاجية للاقتصاد بالتلاشي الأمر الذي يقود الاقتصاد إلى المزيد من الاعتماد على الجهات المانحة. وفي حين أن الاقتراض والحوالات والمعونات المتزايدة خارج المؤسسات الرئيسية في السلطة الفلسطينية أسهمت في منع انهيار إجمالي الناتج المحلي في عام 2006، إلا أن مخرجات القطاعات الإنتاجية تدهورت. كما توقف تقريباً الاستثمار العام للحفاظ على البنية التحتية أو لإضافة بنية تحتية أخرى وتم إيفاق كافة الأموال الحكومية تقريباً في السنتين الأخيرتين في دفع الرواتب وتغطية التكاليف التشغيلية. ويُقدر صندوق النقد الدولي بأن الاستثمار الخاص المتدني أصلاً قد انخفض بما يزيد عن 15% بين عامي 2005 و 2006.

7- بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم القدرة على التنبؤ بحالة المعابر ونقاط التفتيش قد منع التجار الفلسطينيين من استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات بشكل سريع ومخطط له. ونتيجة لذلك، أفلتت المشاريع أبوابها وهاجرت مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال ورؤوس الأموال البشرية. وقد بلغت هجرة رؤوس الأموال أعلى مستوى لها على الإطلاق في السنتين الأخيرتين ولم يكن هناك أي استثمار أجنبي مباشر يذكر وبقيت معظم رؤوس الأموال المحلية في الخارج أو تم استثمارها في الأنشطة العقارية أو الأنشطة التجارية قصيرة الأجل.

8- إن الآثار الاجتماعية للسنوات القليلة الماضية لم تكن أيضاً بأقل أهمية. فقد شهدت مؤشرات الصحة انخفاضاً مستمراً خلال السنوات الثلاث الماضية حيث ازدادت الأمراض المزمنة

بنسبة 31% منذ عام 2005 وارتفعت نسبة سوء التغذية المزمنة بين الأطفال ما دون الخامسة بواقع 3% بين عامي 2004 و 2006 وانخفض كذلك عدد العائلات التي تتوفر لها مياه صالحة للشرب بأكثر من 8% بين عامي 2000 و 2007. كما أن جودة التعليم والالتحاق بالمدارس هما في تدني مستمر بسبب انعدام الأمن خصوصا في قطاع غزة والذي يؤثر على أداء الطلاب إذ تبلغ نسب الرسوب في الرياضيات 80% وفي اللغة العربية 40%. وعلاوة على ذلك، يسهم النزاع المستمر في تأجيل دورة العنف الداخلية وتفكيك التماسك الاجتماعي ويؤثر على الوضع النفسي الاجتماعي. وقد استخلصت دراسة استطلاعية جرت في عام 2006 بأن ثلاث أرباع الفلسطينيين تقريبا يعانون من اكتئاب حاد. كما أن النساء اللواتي قمن في الماضي بدور رئيسي لتوفير الدخل، يتحولن بشكل متزايد إلى القطاع غير الرسمي نتيجة القيود المفروضة على الحركة والعبور. وتعتبر مشاركتهن في سوق العمل البالغة 15.2% من بين أقل النسب في العالم. ومنذ أيلول 2000، وجد الشباب أنفسهم في خضم الصراع سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. وكان ما نسبته 75% تقريبا من المصابين خلال اندلاع الانتفاضة الثانية تتراوح أعمارهم ما بين 10 إلى 29 سنة. كما يعاني الشباب كذلك من معدلات بطالة مرتفعة (بواقع 60%).

9- لقد سعت السلطة الفلسطينية إلى تقديم الخدمات لشعب يتحول أفرادها إلى معالين بشكل متزايد كما سعت للتعويض عن الدور المتقلص للقطاع الخاص. وقد اشتدت حدة الأزمة المالية الطويلة التي تواجهها السلطة الفلسطينية في العام 2006 نتيجة احتجاج الحكومة الإسرائيلية لإيرادات التخليص الفلسطينية وقطع المعونات ما أدى إلى ظهور عجز يتجاوز 1 مليار دولار أمريكي. وبالرغم من ذلك استمر نمو التكاليف التشغيلية والأجور والحوالات والإنفاق على المرافق والطاقة رغم انخفاض التمويل. إلا أن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية أخذ في التدهور بنسبة متزايدة في العام 2007. وفي النصف الأول من عام 2007، بلغ العجز 100 مليون دولار أمريكي في الشهر. وحتى بعد القرار الإسرائيلي المؤرخ في يونيو 2007 بالإفراج عن إيرادات التخليص المحتجزة، لا تزال كشوف الأجور تتجاوز حالياً الإيرادات الحكومية. وما ساهم في تدهور الوضع هو محدودية قدرة السلطة على زيادة الإيرادات المحلية بسبب الخسارة في ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية من توقف التجارة في غزة.

10- وبذلك تجد السلطة نفسها وهي تدنو من نهاية عام 2007 أمام عجز مالي كبير وتراكم كبير في المبالغ متأخرة الدفع وتناقص في الإيرادات. وقد ازدادت المساعدات الخارجية بشكل استثنائي في العام 2007، حيث تم استلام ما يقارب 450 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من السنة. وبالنسبة للمستقبل، تقدر السلطة الفلسطينية حاجتها من مساعدات المانحين بقيمة 1.62 مليار دولار أمريكي على الأقل كل سنة لردم الفجوة المالية، والتي سيتم تخصيص 91% منها لتلبية النفقات المتكررة مقارنة بمعونات التنمية.

ملاحظة عن وضع غزة

11- لقد كانت غزة منذ البداية الأكثر تأثراً بالإغلاقات والأزمات الاقتصادية. وعليه، فإن العمود الفقري الاقتصادي لغزة وقدرة القطاع الخاص سيتعرضان لانهايار في حال استمرت سياسة الإقفال الحالية التي تم تبنيها بعد استيلاء حماس في الرابع عشر من حزيران على القطاع. لذلك فإن الدعوات الأخيرة التي تقدمت بها جهات مختلفة لإدخال السلع الإنسانية هي ضرورة لكنها لا تمثل شرطاً كافياً لإنعاش اقتصاد غزة. إذ يجب أن يتضمن الحل المستدام واردات وصادرات تجارية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد عن 54% من الوظائف في غزة مصدرها القطاع الخاص حيث تمثل أكثر من 100.000 وظيفة. ومن بين هذه الوظائف، يدير 35.000 عامل- منهم 18.000 من ذوي المهارات العالية- القطاع الصناعي. ووفقاً للمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، أدت القيود القائمة إلى توقف 90% من العمليات الصناعية في غزة.

12- إن التسريح المحتمل لما يزيد عن 30.000 عامل صناعي، الناتج عن القيود المفروضة، قد يتحول إلى مستوى بطالة غير مسبوق بنسبة تقارب 44% يقوده انهيار القطاع الخاص في غزة. وستزداد صعوبة عكس آثار عمليات الإقفال هذه. تركز معظم صناعات غزة على التصدير ولديها عقود توريد وتصدير مع شركات إسرائيلية وغيرها. حيث يستورد أصحاب المصانع في غزة 95% من المواد الخام الخاصة بهم. ويتم تصدير ما يقارب 76% من منتجات الأثاث و 90% من منتجات الملابس و 20% من المنتجات الغذائية إلى إسرائيل وبعضها إلى الضفة الغربية. كما تأثرت العمالة في قطاع البناء والإنشاءات بتوقف وإلغاء معظم المشاريع الإنشائية بسبب نقص المواد الإنشائية. يعتمد أيضاً 5.000 مزارع في غزة على تصدير المحاصيل النقدية. وفي النهاية سيقوم الموردون والمشترون الإسرائيليون

وغيرهم ممن يحتاجون للحفاظ على عملياتهم بإلغاء العقود والبحث عن سلاسل توريد بديلة في مكان آخر.

13- وفي الوقت نفسه، فإن سيطرة حماس على قطاع غزة تترك آثارا سلبية مباشرة على الاقتصاد. ودون بحث السياق السياسي للمأزق الحالي، من الواضح أن حماس تتحمل أيضاً مسؤولية خلق بيئة سياسية ولوجستية يمكن أن تشارك فيها جميع الأطراف في غزة. وعلاوة على ذلك، يجب الإشارة إلى أنه لا تزال الهجمات على المعابر مستمرة الحدوث مما يؤدي بشكل كبير إلى إضعاف أي جهود مبذولة لحماية سكان غزة والقطاع الخاص من آثار الوضع الحالي.

التقدم المنجز منذ اجتماع لجنة الارتباط الخاصة في عام 2005: مراجعة الشروط المسبقة

الحركة والعبور

14- يبقى التحدي الرئيسي أمام تحقيق الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني هي القيود الشاملة المفروضة من قبل الحكومة الإسرائيلية على الحركة والعبور، التي تتجاوز حواجز الخرسانة ونقاط التفتيش إلى فرض منظومة معقدة من السياسات التقييدية والإجراءات الإدارية التي تجتمع معا لتعيق النمو الاقتصادي الفلسطيني. وبالإضافة إلى إعاقة الحركة داخل وعبر المناطق الفلسطينية، تقيد هذه السياسات والإجراءات أيضا الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية والحصول على المياه والموارد الطبيعية الأخرى والمشاريع الممولة من قبل الجهات المانحة لما يقارب 60% من الضفة الغربية (مناطق ج).

15- وبينما يوجد إجماع على شرعية المخاوف الأمنية لدى إسرائيل، إلا أنه من الصعب تسوية هذا الأمر مع العلاقة الواضحة القائمة بين القيود على الحركة والعبور وحماية وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ولا تزال الالتزامات التي قدمتها إسرائيل بموجب اتفاقية الحركة والوصول لعام 2005 غير مستوفاة رغم أهميتها. يجب تنفيذ اتفاقية الحركة والوصول على الفور، إذ أن إزالة القيود على حركة الأشخاص والمنتجات هو مصدر استقرار طويل الأمد وليس نتيجة متأتية منه.

16- إن الصدمات المجتمعة التي جرت خلال السنتين الأخيرتين قد عرضت العديد من المكاسب المؤسسية الفلسطينية للخطر. وقد أدى رفض السلطة الفلسطينية التي تقودها حماس لتلبية شروط الرباعية وردود الفعل الدولية على انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني إلى تهميش الدور المحتمل للفرع التشريعي كقاعدة متعددة الأحزاب لوضع السياسات ولتحقيق التوازن مع الفرع التنفيذي. كما تم إحباط الجهود المبذولة لفرض القانون والنظام وإصلاح الفروع التنفيذية والقضائية في الحكومة وتسيير الشؤون اليومية العادية للحكومة بسبب اقتتال الفصائل وعجز المجلس التشريعي الفلسطيني.

17- ألا أن تشكيل حكومة الطوارئ في الرابع عشر من حزيران والحكومة المؤقتة في وقت لاحق أتاح الفرصة أمام العودة إلى طريق الإصلاح. وفيما يتعلق بالقانون والنظام، فإن استئناف التنسيق الأمني عالي المستوى بين الحكومة المؤقتة والحكومة الإسرائيلية يتيح الفرصة لتبني مناهج منسقة.

18- وعلى الصعيد المالي، بدأت الحكومة المؤقتة بعكس الآثار التي تركها عامي 2006 و 2007 وما تبقى من ممارساتها السابقة المتعلقة بالإففاق. وقد أعادت السلطة الفلسطينية بنجاح تأهيل أجزاء من نظام الإدارة المالية العامة، بما في ذلك إعادة توحيد حساب الخزينة المفرد وإعداد موازنة عام 2007 وعكس بعض التعيينات الحكومية في أوائل عام 2005 وما تلاها. إن إعداد خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة 2008-2010 سيبدأ بتناول حالة عدم التناسق المعهودة بين عمليات صياغة السياسات والتخطيط وإعداد الموازنات.

19- ستعتمد المدلولات المستقبلية لنجاح الحكومة في المضي قدما على مصداقية جدول أعمال سياستها الوطنية، بما في ذلك الخطط العملية لوضع السلطة الفلسطينية على الطريق نحو تحقيق الاستدامة المالية. وهذا يتضمن إعادة ربط مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإصلاح مواردها البشرية ومعالجة العلاقات المالية الحكومية الداخلية والاحتياجات البلدية المتزايدة وترشيد الإففاق في القطاعات الاجتماعية لضمان استمرارية تقديم هذه الخدمات للشعب. كما أن إصلاح نظام التقاعد هي أولوية رئيسية في هذا الخصوص. ولا يتناول المرسوم المؤرخ في 27 آب 2007 الذي يعدل قوانين التقاعد السابقة نظام التقاعد المعسر الذي يترتب عليه التزامات ضمنية كبيرة تجاه السلطة الفلسطينية. وسيعتمد نجاح السلطة الفلسطينية كذلك على توفر مساعدات خارجية كافية

يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك دعم الموازنة وإنعاش قوي للنشاط الاقتصادي الخاص. ولدى كل من إسرائيل والجهات المانحة دورا للقيام به.

استجابة واستراتيجيات الجهات المانحة

20- تتدفق المعونات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بمبالغ كبيرة إلا أنها تبقى مجزئة وتركز على الترتيبات الثنائية مع الجهات المانحة بناء على المواقف السياسية قصيرة الأمد بدلا من الاستناد إلى وجهة نظر جماعية طويلة الأمد حول أسس اقتصادية وحوكومية أوسع. لذلك، لم تخضع المعونات لإدارة أجندة تنمية فلسطينية طويلة الأمد كما لم يتم مطابقتها بإجراءات موازية من قبل السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لخلق بيئة تتحول فيها الأموال إلى نمو مستدام.

21- لقد ارتبطت المعونات بردود الأفعال وانعدمت من أي أدوات لتشجيع أو تمكين بناء المؤسسات وأي حوافز قوية للإصلاح. بالإضافة إلى ذلك، تهدد حالة تفريغ الاقتصاد الفلسطيني بعكس منافع ما يزيد عن 10 مليار دولار أمريكي في المعونات الماضية وأدت هذه الحالة أيضا إلى تحويل الأموال لتسديد النفقات المتكررة والدعم الإنساني الأساسي بدلا من استخدامها للاستثمار في بناء مؤسسات وبنية تحتية فلسطينية فعالة.

22- لقد أدركت الجهات المانحة منذ فترة طويلة هذه القضية وبناء عليه قامت بإنشاء آليات التمويل متعددة الأطراف وهيئات جديدة لتنسيق المعونات في الاجتماع الأخير للجنة الارتباط الخاصة الذي عقد في لندن. غير أن فعالية هذه الهياكل قد قوضها انقطاع المعونات. ومن أجل المضي قدما، يجب إنعاش هيئات تنسيق المعونات هذه. ويمكن لوجود ممثل الرباعية الجديد واستخدامه لهذه الهياكل أن يؤدي إلى تعزيزها إلى حد كبير. وسيكون كذلك التزام الجهات المانحة بخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 اختبارا رئيسيا لدعمها المقدم لبناء المؤسسات والانتعاش والنمو في فلسطين.

الطريق قداماً

23- إن المضي قدما لاستعادة النمو والسلام يتطلب من جميع الجهات العودة ليس فقط للشروط المسبقة للانتعاش الاقتصادي، بل أيضا لاتخاذ إجراءات جماعية وموازية تأخذ

بعين الاعتبار المنافع طويلة الأمد وليس فقط التكاليف قصيرة الأمد. وقد أظهرت الخبرات على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية بأن وحدها الإجراءات الموازية التي يتم اتخاذها فيما يخص القضايا الواردة في هذا التقرير ستقود إلى نتائج ملموسة.

24- إن حيوية السلطة الفلسطينية هو شرط مسبق لانتعاش وسلام دائمين. وحتى تكون السلطة قادرة على التطور، يتعين عليها بسط حكم النظام والقانون وأن تصبح مكتفية ذاتيا على الصعيد المالي. ويجب أن يركز الاستثمار المستمر للجهات المانحة في مؤسسات السلطة الفلسطينية والبرامج المنفذة من خلالها على الاعتبارات الاقتصادية كما يجب أن يعزز التزام الحكومة بالإصلاحات المشار إليها في هذا التقرير وليس أن يكون مشروطاً بها. وعلى نحو مماثل، يجب أن تعكس أجندة إصلاح السلطة الفلسطينية بوضوح وواقعية أفق محدود للاعتماد على المعونات.

25- ويجب كذلك أن تعكس إجراءات الحكومة الإسرائيلية المتخذة فيما يخص الحركة والعبور سياسة واضحة حول نشاط الاستيطان ورؤية تتعلق بإزالة هذه القيود كمحفز رئيسي للاستقرار وليس كنتيجة له. وبالإضافة إلى أثرها على القطاع الخاص، تعيق هذه القيود الإسرائيلية أيضا أعمال القطاع العام الفلسطيني. فالسلطة الفلسطينية ملزمة بإدارة سلسلة من المناطق المعزولة في ظل عوائق معقدة أمام تنسيق السياسة الحكومية والإجراءات الإدارية وتقديم الخدمات وإنفاذ القوانين.

26- إلا أن أي نقاش حول الإنعاش الاقتصادي والسلام يبقى منقوصا دون شمول قطاع غزة. حيث تمثل غزة 40% من السكان وجزء لا يتجزأ من المناطق والاقتصاد والهوية الفلسطينية. لذلك فإن أي خيارات جديّة للاقتصاد الفلسطيني يقودها القطاع الخاص وتركز على التصدير يجب أن تشمل قطاع غزة. ودون شمول قطاع غزة، فإنه من المستبعد تحقق الاستثمارات والالتزامات المدعومة في هذا التقرير بسبب استمرار التساؤلات حول استدامة وشمولية المؤسسات الفلسطينية.

27- سواء كان من العملي أم لا في ظل الظروف الراهنة، فإن الحاجة لهذه الخطوات الموازية هو أمر جلي. تستند أسس النمو الاقتصادي هذه على الأمور الأساسية التي توجّه جميع النظم الاقتصادية. وبدونها تعتبر كافة الحلول والسياسات والاستثمارات المبدعة وذات النوايا الحسنة مقوضة. إن أساس هذه الرؤية هو أنه سيكون على جميع الأطراف استغلال المزيد من الموارد ومواجهة المزيد من المخاطر بشكل أكبر مما كان في الماضي. وربما

أفضل تعبير لهذه الرؤية هو بأنه استثمار في السلام. ويُترك تقدير التكاليف لكل جهة وهي خارج نطاق هذا التقرير إلا أن المنافع المتأتية عن النجاح تجعل من هذا الاستثمار جدير بالتنفيذ.